

## آثار أزمة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي

ط.د. حسين حموش\* ، أ. د. بوزكري جيلالي\*\*

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أهم الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي، وكذا السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع هذه الأزمة، واعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج، الوصفي، التاريخي والتحليلي، حيث خلفت أزمة كوفيد 19 عدة انعكاسات وتداعيات على الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى حدوث عدة اختلالات في ميزان المدفوعات سواء في الدول المتطورة أو دول العالم الثالث، وظهور عدة آفات اجتماعية أخرى مما اضطرت معظم دول العالم إلى تبني عدة سياسات وإجراءات للخروج من هذه الأزمة أو التخفيف من تأثيرها خاصة في المجال الصحي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: أزمة كوفيد 19، الاقتصاد العالمي، سياسات.

تصنيفات JEL: H3، F20، H12

## Effects of the Covid-19 crisis on the global economy

## Abstract:

This study aims to identify the most important economic effects of the Corona Virus Covid 19 crisis on the global economy, as well as the economic policies adopted by countries to deal with this crisis. Global, which led to several imbalances in the balance of payments, whether in developed countries or third world countries, and the emergence of several other social ills, which forced most countries of the world to adopt several policies and procedures to get out of this crisis or mitigate its impact, especially in the health and economic field.

**Keywords:** Covid-19 crisis, global economy, policies.**JEL classifications:** H12, F20, H3

\* ط.د، جامعة تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة(الجزائر)، houcine.hamouche@univ-tissemsilt.dz

\*\* أ.د، جامعة تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة(الجزائر)، profuniv. Bouzekri @ univ-tissemsilt.dz

يعيش العالم منذ ديسمبر 2019 على وقع شبح جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ يعد هذا الوضع استثنائيا من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية جمعاء، ليس لخطورته على صحة الإنسان فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك، فكما هو معروف أثارت مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور الكثير من الأسئلة والإشكاليات، وهو نفس النقاش الذي تطرحه الآن جائحة كورونا باعتبارها وباء عالمي، أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية، حيث فرض تفشي الوباء على الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، كالعزل والحجر الصحي والتباعد الجسدي، وغلق الحدود البحرية والبرية وتعليق الرحلات الجوية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد العالمي الذي دخل في حالة ركود حاد وانكماش مفاجئ، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة.

فيما كانت التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2021 تتنبأ بنسبة نمو مستقرة أو مرتفعة، جاء تفشي الفيروس التاجي، وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت المنظمة العالمية توقعاتها بالنسبة لنسبة النمو من 2.9% إلى 1.5%، وربما تسوء الأمور أكثر إلى درجة تسجيل عجز واخلل في معاملات الاقتصاد العالمي بقيمة 2000 مليار دولار، مما يعني انهيار الاقتصاد العالمي بصفة كلية، ما يشبه الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 التي أثرت على معظم دول العالم المتقدمة والنامية بحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول.

**-إشكالية الدراسة:** من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكن طرح عدد من الأسئلة:

- ما أهم الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا كوفيد19؟
- ما السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الأزمة ؟

## 2. محتوى الدراسة

### 1.2 منهجية الدراسة: تناولنا فيها ما يلي:

#### 1.1.2 فرضيات الدراسة: يمكن طرح الفرضيات التالية:

1- خلفت أزمة كوفيد 19 عدة آثار على الاقتصاد العالمي.

2- انتهجت دول العالم عدة سياسات وإجراءات لمواجهة أزمة كوفيد 19.

### 2.1.2 أهداف الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الصدى الكبير الذي تحدثته أزمة فيروس كوفيد 19 في العالم، حيث هذه الأخيرة لها انعكاسات على الاقتصاديات العالمية حتى على مستقبل العلاقات الدولية.

### 3.1.2 المنهج المتبع:

بالنظر إلى الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي: وذلك في وصف وسرد والتطرق بالدراسة النظرية للوباء المدروس.

المنهج التاريخي: وذلك بدراسة تاريخية لهذا الوباء.

المنهج التحليلي: سنقوم من خلالها بدراسة الآثار والتداعيات الكبيرة لفيروس كورونا كوفيد-19 على المؤشرات الاقتصادية العالمية.

## 2.2 الدراسات السابقة:

-دراسة مروة كرامة وآخرون، 2020، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أمودجا

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح انعكاسات فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وتوضيح خطورة هذا الفيروس الذي ادخل العالم في أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية تفاقمت نتائجها الوخيمة في ظرف وجيز جدا بداية بالقطاع الاقتصادي الحقيقي ثم انتقل إلى القطاع المالي والاجتماعي بعد ذلك، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي و ادخلت العديد من الدول في دائرة الركود العالمي بفعل تأثيرها على حركة التجارة وسلاسل التوريد واسعار الاصول والسلع الاولية وحتى القرارات المستقبلية للمستثمرين وسط ندرة المعلومات والنظرة المستقبلية حول تطور انتشار هذا الوباء.

-دراسة قباني فاطمة الزهراء وآخرون، 2021، آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019-2021

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الآثار التي برزت على الاقتصاد العالمي بانتشار جائحة كورونا، فمنذ تفشيها لا تزال هذه الجائحة تهدد اقتصاديات جل دول العالم حتى أصابتها بالشلل فقد عزلت دولا ووضعتها تحت الحجر الصحي كما مست كل القطاعات الحساسة فمنيت هذه الأخيرة بخسائر فادحة، ولمعالجة إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بالتركيز على العديد من التقارير والإحصائيات الصادرة عن مختلف الدول والهيئات والمنظمات الدولية، خلصت الدراسة إلى أن العالم نتيجة الجائحة مقبل على أزمة اقتصادية واجتماعية يتبعها ركود اقتصادي يهدد الاقتصاد العالمي وقد تحتاج الدول إلى سنوات لمعالجة الآثار المترتبة عن الجائحة.

-دراسة قادم دنيا، معتوق سامية، 2021، التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة من المنظور الإسلامي.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات جائحة فيروس كورونا COVID-19 المستجد على الاقتصاد العالمي؛ بعد تحولها من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية، من خلال دراسة وصفية تحليلية لأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي؛ كما تهدف إلى عرض أهم المعالجات الاقتصادية التي أقراها الاقتصاد الإسلامي في حالات الجوائح والأزمات وإثبات مدى كفاءتها في معالجة الوضع. خلصت الدراسة إلى أن تدابير العزل والوقاية تسببت في إحداث شلل ضخم في كافة القطاعات الاقتصادية، مسببة انهيار كبير في مؤشرات الاقتصاد العالمي؛ حيث عرفت حركة التجارة العالمية شللا واضحا؛ ومعدلات النمو تهاوت؛ إضافة للارتفاع الهيب الذي عرفته معدلات البطالة والتضخم، وفي هذا السياق تبين أن النظام الاقتصادي الإسلامي كفؤ بأدواته الأخلاقية والعملية -التي تتكامل مع بعضها- وأولوياته المرنة؛ في مواجهة كافة التداعيات الاقتصادية المترتبة عن مختلف الأزمات

## 3.2 الإطار النظري

## 1.3.2 نشأة وباء كورونا كوفيد19:

في 29 ديسمبر 2019 تم إبلاغ منظمة الصحة العالمية في الصين بحالات التهاب رئوي مجهولة المصدر تم اكتشافها في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي، وتم تحديد فيروس تاجي مسؤول عن هذا المرض التنفسي و في 07 جانفي من سنة 2020 أطلق عليه اسم SARS COV، وتطور هذا الوباء بشكل مضطرب، وتزايدت عدد الإصابات والأشخاص المتضررين به، أولا ظهر في الصين ثم انتشر إلى بلدان أخرى، ومعظم الحالات في بادئ الأمر كانت متعمقة بالسفر إلى الصين والعودة من الصين، وأدى الوضع الوبائي المتغير للفيروس التاجي بالمدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى عقد لجنة طوارئ عالمية في 22 و 23 جانفي 2020، لتحديد مستوى التهديد المرتبط بالفيروس على المستوى العالمي، كان يعتبر معتدلا في ذلك الوقت 30 جانفي 2020، وبناء على توصية من نفس اللجنة أعلنت منظمة الصحة العالمية من خلال مديرها العام أن فيروس كورونا كوفيد 19 جائحة عالمية وأعلن حالة الطوارئ العامة ذات الاهتمام الدولي (خلوفي و شريط، 2020، صفحة 571).

## 2.3.2 تعريف وباء كورونا كوفيد19:

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات، قد يسبب المرض الحيوان والإنسان ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد فتكا مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية الحادة (سارس) ويسبب فيروس كورونا المستجد مرض فيروس كوفيد19، وعليه فإن مرض كوفيد19 كما عرفته منظمة الصحة العالمية هو "فصيلة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للإنسان والحيوان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب للبشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد العادية والخفيفة والتي لا تشكل خطرا على حياة الإنسان، إلى الأمراض الأشد خطورة على صحة المريض متلازمة الشرق الأوسط التنفسية ومتلازمة الشرق الأوسط الحادة (سارس)، وكان قد تم اكتشاف أولى حالات كورونا كوفيد19 في أواخر عام 2019 وبالضبط في ديسمبر منه في مدينة ووهان الصينية، ونظرا للتزايد الرهيب والكبير في أعداد الإصابات وانتشاره في عدد كبير من الدول، فقد عمدت منظمة الصحة العالمية إلى إعلان كورونا كوفيد19 وباء عالمي في 11 مارس 2020 (توات، 2020، صفحة 86).

## 3. تداعيات أزمة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي: تتمثل فيما يلي:

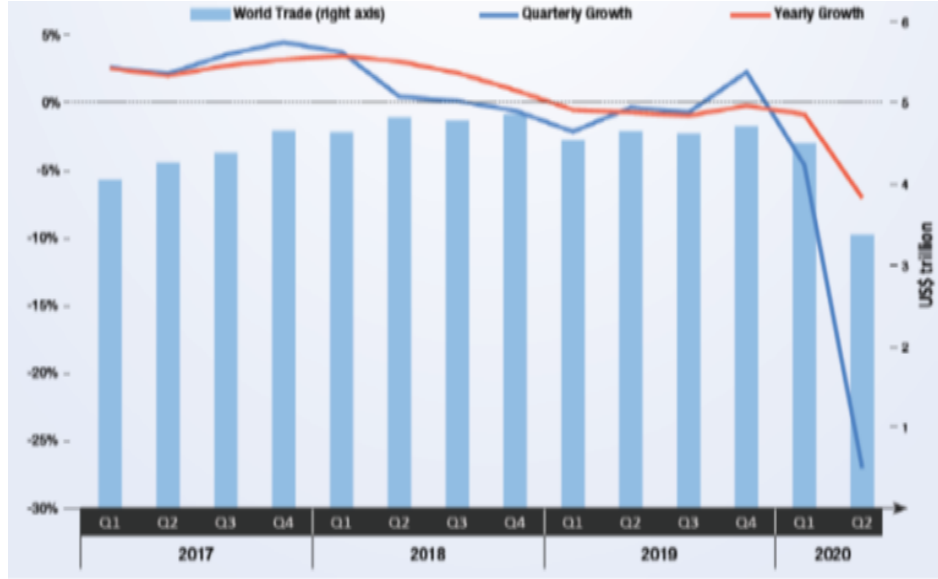
## 1.3 التوازن الخارجي:

اجتاح فيروس Covid-19 العالم، وتسبب باختلالات عدة منها اختلال موازين المدفوعات التي تعتبر المرآة العاكسة للأوضاع الاقتصادية بمختلف الدول.

## 1.1.3 التجارة الدولية:

مع بداية اجتياح فيروس كورونا المستجد العالمي في الأشهر الأولى من عام 2020 راحت مختلف المؤسسات الاقتصادية الدولية تتوقع مصير التجارة الدولية، بداية بمنظمة التجارة العالمية التي توقعت انكماشاً بـ 32%، ثم في جوان 2020 أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقريراً أكد في بعض أجزائه توقعات منظمة التجارة العالمية.

الشكل رقم (01): تطور التجارة الدولية خلال الفترة (2017-2020) :



المصدر: (UNCTAD., 2020, p. 02)

يبين الشكل أعلاه أن التجارة الدولية في الربعين الأول والثاني من عام 2020 كانت دون المستويات التي سجلت عام 2019، التي بلغت حوالي 3% في الربع الثالث، حيث منذ الربع الأول هوت بما يقارب 27% ما يتزامن مع تفشي الجائحة، ويرجع ذلك إلى أن التجارة الدولية التي تعتمد على شبكة واسعة من سلاسل التوريد كتجارة التجزئة والنقل؛ أصيبت بأضرار كبيرة نتيجة تعطل دوران تلك الشبكة، بعد أن فرضت الدولة كثيرا من القيود كالضوابط على حدودها، للوقاية من فيروس كورونا المستجد.

انعكست هذه الصورة القائمة للتجارة الدولية بطبيعة الحال على صادرات وواردات مختلف الدول، كما أشار التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

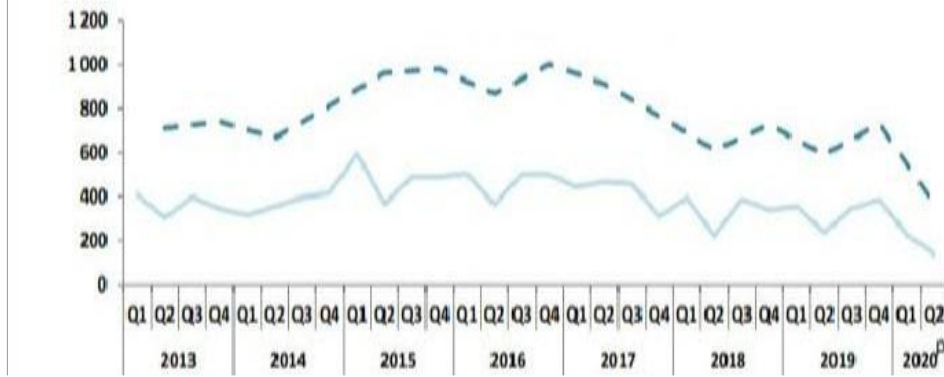
### 2.1.3 تدفقات رؤوس الأموال:

تسببت الأزمة الصحية والاقتصادية غير المسبوقة في تقلب تدفقات رؤوس الأموال بما فيها من استثمار أجنبي مباشر وتحويلات خارجية.

#### أولا-الاستثمار الأجنبي المباشر:

تسبب فيروس كورونا في انتشار حالة من عدم اليقين حول آفاق الاقتصاد العالمي، مما أسفر عن تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2020.

الشكل رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال الفترة (2013-2020):



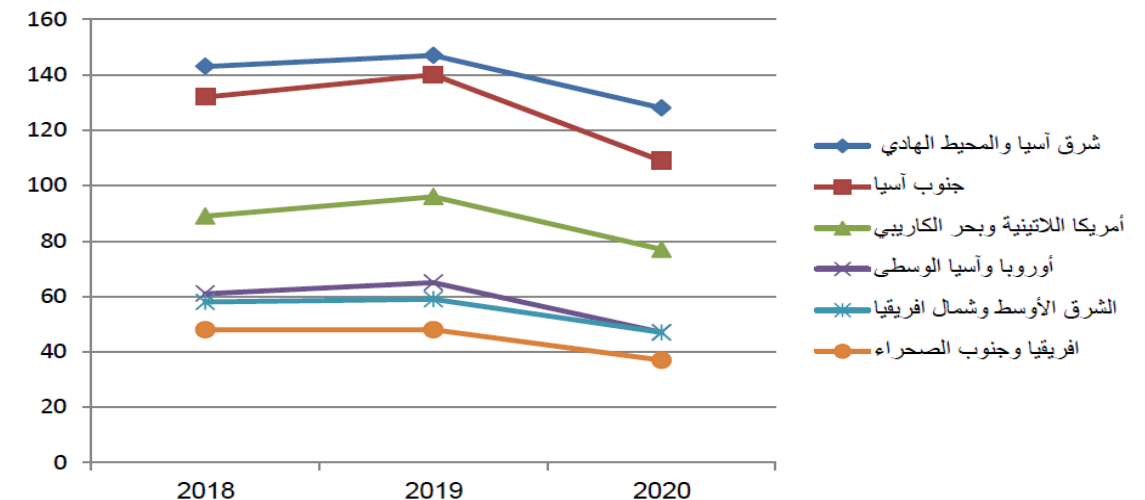
المصدر: (OCDE., 2020, p. 02)

في النصف الأول من عام 2020 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 50% مقارنة بالنصف الأخير من عام 2019، لتصل إلى 364 مليار دولار أمريكي نتيجة للوباء، كما نتج عنه من اضطرابات في العرض وتقلص في الطلب والتوقعات المتشائمة للجهات الفاعلة الاقتصادية، حيث أن الانخفاض في الربع الأول، قدر بـ 227 مليار دولار أي بنسبة 41%، وفي الربع الثاني قدر بـ 137 مليار دولار أي بنسبة 39%، يرجع هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير، إلى انخفاض الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية وفي 18 دولة أخرى من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كسحب الاستثمارات من هولندا وسويسرا والمملكة المتحدة، يؤدي هذا الانخفاض إلى تفاقم وتسريع الانخفاض المطرد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لوحظ في السنوات الخمس الماضية (OCDE., 2020, p. 02).

#### ثانيا-التحويلات المالية الخارجية:

تزايدت أهمية الدور الذي تلعبه هذه التحويلات في تخفيف وطأة الفقر وتعزيز النمو، ففي عام 2019 تساوت هذه التدفقات مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كالمساعدات الإنمائية الرسمية (من حكومة لأخرى)، لكن الجائحة أحدثت انتكاسة شديدة؛ حيث خلصت أحدث تنبؤات البنك الدولي إلى أن هذه التحويلات ستتناقص بنسبة 14% نيابة عام 2021، ومن المتوقع أن تشهد كل المناطق على رأسها أوروبا وآسيا الوسطى تراجع في التحويلات المالية (BLAKE & DIVYNSHI, 2020).

الشكل رقم (03): تدفقات التحويلات المالية حسب كل منطقة (بالمليار دولار)



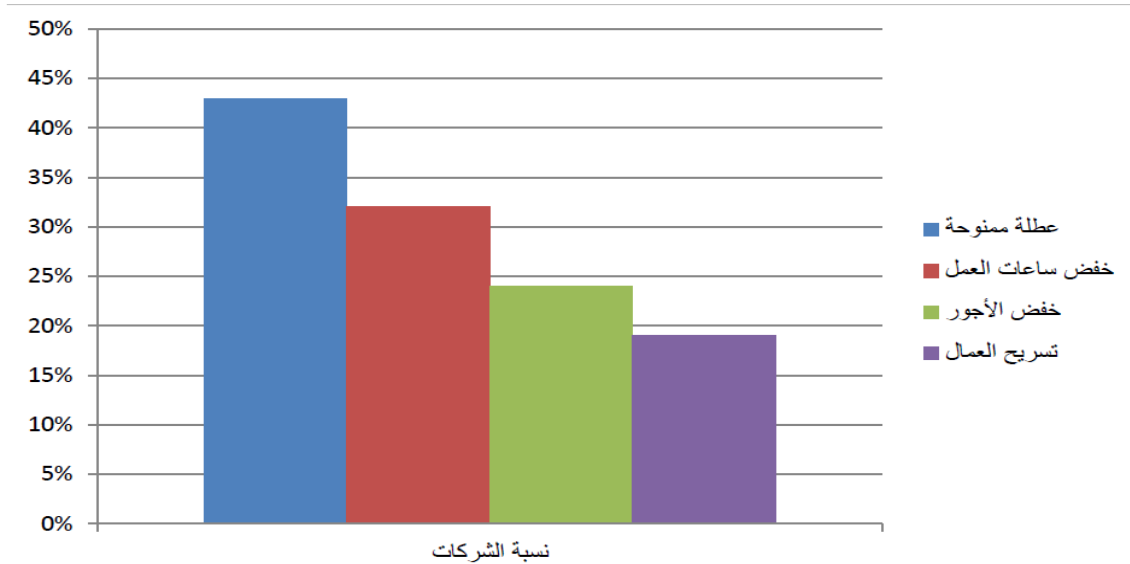
المصدر: (BLAKE &amp; DIVYNISHI, 2020)

بعد هذه التراجعات سيزداد عدد الأسر الفقيرة في البلدان النامية، إذ تغطي التحويلات المالية للمهاجرين كالمغتربين بأهمية بالغة للأسر في أنحاء العالم، ومع انحصارها يخشى العلماء تزايد معدل الفقر (BLAKE & DIVYNISHI, 2020) إضافة إلى معدلات البطالة التي شكلت تحدياً من نوع آخر للحكومات.

### 2.3 مؤشرات البطالة:

مع انتشار الجائحة الوبائية على كل بلدان العالم بداية عام 2020 كالحجر الصحي الذي كان كإجراء وقائي محتك، تأثرت مناصب شغل كافة سكان العالم، كما حق في عقود من الزمن لتوفير مناصب الشغل ضاع في أيام بسبب فيروس Covid-19، فحسب المسوح الاستقصائية السريعة لجس نبض الأعمال التي قام بها البنك الدولي وشركاؤه في ظل جائحة كورونا؛ أشارت البيانات إلى أن مبيعات الشركات قد انخفضت بمقدار النصف بسبب الأزمة، الأمر الذي اضطرها لتقليص ساعات العمل كالأجور (BLAKE & DIVYNISHI, 2020).

الشكل رقم (04): نسبة الشركات بحسب تعديلات الوظائف



المصدر: (BLAKE &amp; DIVYNISHI, 2020)

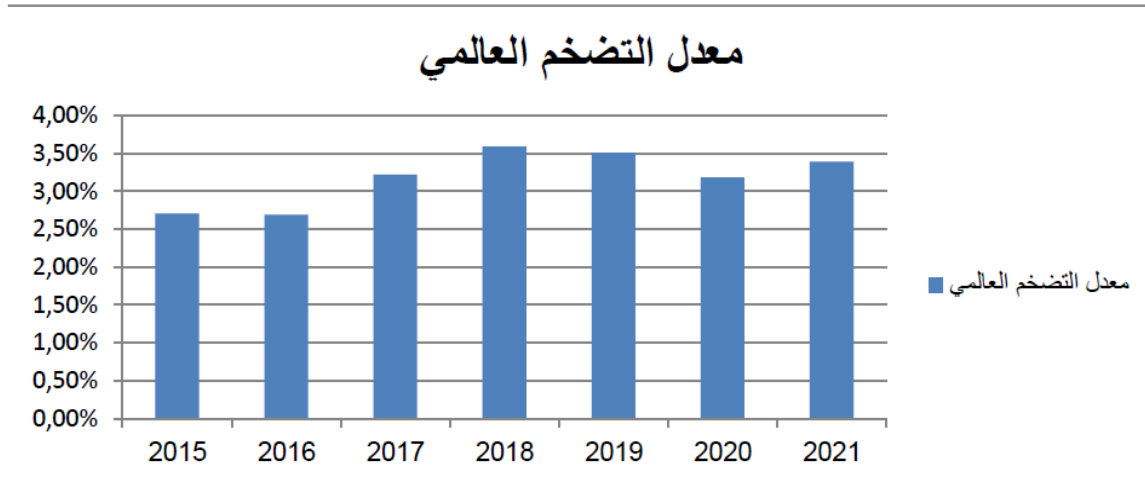
تظهر هذه البيانات أن الأزمة تسببت في انخفاض غير مسبوق في النشاط الاقتصادي ووقت العمل، فمعظم الشركات منحت عطلة لعمالها 43%، وأخرى خفضت ساعات العمل 32% بينما اضطرت بعضها إلى تخفيض الأجور كتسريح العمال 24%، وهذا يدل على أن العديد من هؤلاء العمال سيواجهون أزمة بطالة وخسارة في الدخل، وفقر أعمق يزيد فجوة التفاوت بين الفقراء والأغنياء حول العالم.

### 3.3 التضخم:

كذلك تتضح الأضرار العميقة التي لحقت بالاقتصاد العالمي جراء الركود المصاحب للجائحة في معدلات التضخم.

يرى كل من المحللين الاقتصاديين بينك قطر الدولي James Mason و Luiz Pinto أن التضخم ظل منخفضا من الأزمة المالية العالمية 2008 حتى ضربت جائحة Covid-19 الاقتصاد العالمي وتسببت الإغلاقات في انخيار النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع الطلب على النفط، وأسعار الطاقة كما تأثر الطلب الاستهلاكي حول العالم، أدى ذلك إلى تراجع التضخم العالمي عام 2020 ، وتشهد نفس تلك العوامل انعكاسا في الاتجاه، وتؤدي بشكل مؤقت إلى ارتفاع معدلات التضخم عام 2021 ، وكلا الأمرين سيء (Mason و Pinto، 2021).

الشكل رقم (05): معدل التضخم العالمي خلال الفترة (2012-2015)



المصدر: (STATISTA RESERCH، 2021)

استجابات البنوك المركزية في شتى أنحاء العالم بمحفزات نقدية ضخمة عبر تخفيض سعر الفائدة، كسواء الأصول وضح السيولة لدعم الاقتصاد، بدورها الحكومات قامت بذلك بحوافز مالية ضخمة.

هناك ثلاث عوامل تعمل على رفع معدلات التضخم في 2021، ويجدر الذكر أن التضخم يعرف على أنه التغير في مستوى الأسعار على أساس سنوي، مما يعني أن أي تغير منفرد في الأسعار يخرج إلى دائرة التضخم بعد 12 شهرا (Mason & Pinto، 2021)

\*ارتفاع أسعار الطاقة: تراجعت أسعار النفط في ربيع عام 2020 مما أثر سلبا على معدلات التضخم خلال نفس العام، لكن أسعار النفط تعافت في النصف الأول من عام 2021 إلى نفس المستوى الذي كانت عليه تقريبا قبل الجائحة، وذلك مؤشر على بداية ارتفاع معدلات التضخم.

\*تدابير الدعم الاقتصادي المؤقتة المرتبطة ب Covid-19: تدابير الدعم عززت التضخم، على سبيل المثال التخفيض الذي قامت به عدة دول أوروبية في ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي أدى إلى خفض معدلات أسعار المستهلك كالتضخم عام 2020 ، ومع عودة هذه الضريبة إلى طبيعتها سيكون هناك تأثير منسق على معدلات التضخم خلال عام 2021 ، ومثال آخر هو ارتفاع التعويضات المالية في قطاع الرعاية الصحية للأطباء في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حزمة التحفيز ضد Covid-19 كالتدبير تعد فعلا زيادة في الأسعار ستزيد الوضع سوء.

\*زيادة تكاليف الشحن للسلع الاستهلاكية: تضاعفت تكاليف الشحن ثلاث مرات تقريبا منذ بداية عام 2020، حيث تحولت أنماط الاستهلاك وتحول الإنفاق من الخدمات إلى السلع الاستهلاكية، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الحاويات وخدمات الشحن لنقلها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

4. السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الأزمة: نذكر أهمها فيما يلي (هادي، 2020، صفحة 17):

#### 1.4 الدعم الحكومي:

1.1.4 دعم الاقتصاد: بما أن التداخيات الاقتصادية لأزمة كورونا كانت كبيرة؛ الأمر الذي يستوجب على الحكومات اتخاذ إجراءات تستهدف المالية العامة والسياسة النقدية، وذلك من خلال :

\*تقديم البنوك المركزية سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولاسيما تلك التي تقرض المنظمات الصغيرة والمتوسطة، وبالإمكان تقديم ضمانات ائتمانية مؤقتة وموجهة لتلبية احتياجات هذه المنظمات للسيولة على المدى القصير.

\* تخفيض أسعار الفائدة الأساسية أو شراء الأصول لدعم الأسواق المالية إذا واجهت السوق مخاطر تردي الأوضاع المالية بنحو كبير خلق فرص العمل، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشتريات والمشاريع التي تتطلب كثافة اليد العاملة، سيما ما يتعلق بالقطاع الصحي ونظم الاستجابة لحالات الطوارئ.

2.1.4 التضامن الاجتماعي: كما ذكر آنفا، فإن أزمة كورونا أثرت سلبا على الأمن المجتمعي، لذلك تبرز ضرورة العمل بآلية التضامن الاجتماعي لتعزيزه وذلك عن طريق:

\*دعم نظم الحماية الاجتماعية، من خلال تغطية برامج المعونة الغذائية ومنح البطالة وحماية الحق في الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر.

\*تمديد آجال سداد القروض الفردية، ووقف سداد الرسوم الحكومية مؤقتا.

\*حصول المستهلكين من الفئات الضعيفة على المواد الغذائية الأساسية والسلع الضرورية بنحو مستمر وبأسعار معقولة، ومنع احتكار السلع وزيادة أسعارها وقت الأزمات.

\*الاستجابة الصحية العامة، أي: يستفيد منها الجميع حتى المهاجرون من خلال إجراءات الفحص، توفري الرعاية، الحفاظ على مكان سلامة العمل ومختلف تدابير احتواء فيروس كورونا .

\*حماية المساجين والأشخاص المتواجدين في مخيمات اللاجئين من انتشار الفيروس . \*حماية عاملين القطاع الصحي، وتوفير أقنعة الوجه والملابس الواقية لهم.

\*تمكين المسؤولين على مستوى الحكم المحلي من خلال تقديم الدعم المالي والفني للبلديات، وتوطيد الشراكات مع المجتمع المدني لضمان مؤازرة الفئات الضعيفة وخدمتها بفاعلية، وعلى وجه الخصوص السكان النازحون والسكان الذين يعتمدون على المعونة الإنسانية والعاملون مقابل أجر يومي .

#### 2.4 إستراتيجية الحكومة المفتوحة:

الحكومة المفتوحة حسب (لاثروب وروما Ruma and Lathrop) لا تمكن المواطنين الحصول على المعلومة فقط، وإنما سيصبحون مشاركين بطريقة هادفة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016، صفحة 21). إذ تعتمد على مبدئي الانفتاح والتشاركية، وعلى حق المواطن في الوصول للمعلومات لتحسين الخدمات. وتعد تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل أساسية لتطبيقها؛ من خلال البيانات المفتوحة، الاشتراك المفتوح وكذلك الابتكار المفتوح. فالشفافية أصبحت مطلوبة أكثر، ليس فقط في التعاطي مع أزمة كورونا وتجاوز مختلف تداعياتها، بل حتى للتصدي لأزمات صحية مشابهة قد تحدث في المستقبل، لخلق قاعدة تعاونية صلبة وهو الأمر الذي توفره الحكومة المفتوحة.

#### 3.4 إستراتيجية التعاون الإقليمي:

1.3.4 التعاون الإقليمي في المجال الصحي: التعاون في هذا المجال ما يزال يفرض أهميته في ظل تأكيد لغة الأرقام على عدم استقرار في أعداد الإصابات والوفيات، ومن بين السبل التعاون الصحي ما يأتي:

\* التعاون الإقليمي لضمان توفير المعدات الطبية؛ فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي آلية الحماية المدنية للسكان، التي تهدف إلى توزيع وإيصال الفرق الطبية والمعدات للدول التي تحتاجها. وتم إنشاء احتياطي أوروبي مشترك للمعدات الطبية الطارئة، وكذلك تأسيس مركز تنسيق الاستجابة الطارئة بهدف تنسيق جهود الدعم.

\* الدعم المالي الإقليمي للبحث العلمي الموجه لفيروس كورونا؛ حيث رصد الاتحاد الأوروبي 220 مليون أورو لدعم البحوث المتعلقة بالمصل فضلا عن رصد 164 مليون أورو لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة، وقطاع العمال لغرض إيجاد الحلول المبتكرة لمواجهة الوباء.

\* تطوير التعاون فيما يخص تبادل المعلومات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد مثلما حدث داخل التكتل الاقتصادي رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)؛ حيث تبادلت الدول الأعضاء إجراءات الاستعداد والاستجابة للمخبرات عرب الشبكة الإقليمية لمخبرات الصحة العامة بقيادة تايلندا.

كما كانت شبكة مركز عمليات الطوارئ التابعة للآسيان - بقيادة ماليزيا - وبدعم من أمانة الآسيان وكذا الصين، اليابان وكوريا تتبادل معلومات عن الوضعية الوبائية بنحو يومي وأيضا معلومات حول تدابير الوقاية والكشف والاستجابة (الخمليشي، 2020، الصفحات 5-6).

\* وضع إطار قانوني إقليمي للتخلص من النفايات الطبية لتجنب أزمة في إدارة النفايات تؤثر على الصحة العامة، المياه الجوفية والمناطق الساحلية.

#### 2.3.4 التعاون الإقليمي لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية: وذلك من خلال السعي نحو :

\* إنشاء آليات مؤسساتية لدعم الاقتصاد، قطاع الأعمال ومكافحة البطالة مثلما تم المبادرة به على مستوى الاتحاد الأوروبي؛ ففي إطار خطة شبكة الأمان الأوروبية المالية التي قدرت ب 540 مليار أورو لدعم الاقتصاد، تم إنشاء هيئة مؤقتة تسمى هيئة الدعم المؤقت لتخفيف مخاطر البطالة في الحالات الطارئة، (ميزانية تبلغ مائة مليار أورو) ويطلق عليها اختصارا SURE، التي تقوم بمنح القروض للدول ومساعدة العمالة الأوروبية للمحافظة على وظائفهم خلال أزمة وباء كورونا،

عرب تقديم القروض لتغطية البرامج الحكومية قصيرة الأمد التي أعلنتها الدول الأعضاء لدعم أصحاب الأعمال الحرة والموظفين، للحفاظ على القدرة الإنتاجية، والكفاءات البشرية العاملة في السوق الأوروبية .

\*إنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي لخدمة الفئات الضعيفة، وضمان التعجيل في الاستجابة وتوفير الإغاثة في أوقات حالات الطوارئ الصحية، في هذا الإطار بإمكان الدول العربية أن تدعو لدفع زكاة هذا العام في هذا الصندوق .

\*اتخاذ إجراءات منسقة لإزالة جميع القيود المفروضة على الواردات والصادرات ولاسيما على المنتجات الغذائية والطبية والمواد الخام المنتجة للسلع الأساسية.

\*قيام المؤسسات المالية الإقليمية بوضع آليات تأجيل سداد الدين وخفضه لتعزيز الحيز المالي المتاح للدول متوسطة ومنخفضة الدخل لتمكينها من التصدي لتداعيات الوباء.

## 5. الخاتمة:

لقد ساهمت الأزمة في جعل العالم قرية صغيرة، حيث أصبح الكل يعيش تقريبا على بنفس الظروف لا من حيث حالة الطوارئ الصحية، أو من خلال التسارع في اتخاذ حزمة من الإجراءات الوقائية والاحترازية، لردع انتشار كورونا، ملاحظا أن هذه الأخيرة أكدت بالملاموس أنهما بلغت الحضارات من التطور ونمو اقتصادي وغيره من سمات العصرنة والتحديث، فإن قوة تماسك المجتمع وتلاحمه وترابطه في مواجهة الأزمات تبقى هي اللبنة الأساس للخروج منها بأقل الأضرار.

## 1.5 صحة الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** خلفت أزمة كوفيد 19 عدة آثار على الاقتصاد العالمي.

من خلال دراستنا خلفت أزمة كورونا عدة تداعيات وانعكاسات اقتصادية، اجتماعية وسياسية على المستوى العالمي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية:** انتهجت دول العالم عدة سياسات وإجراءات لمواجهة أزمة كوفيد 19.

تبنت معظم دول العالم عدة إجراءات وإستراتيجيات وقائية وعلاجية للتصدي لهذه الأزمة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

## 2.5 التوصيات:

للسياسة الاقتصادية خيارات لها تأثير مهم على التخفيف من آثار تدابير الاحتواء والسرعة التي يمكن للاقتصاد أن يتكيف فيها مع الظروف الطبيعية بعد تفشي الفيروس.

• توجيه إلى قطاع الصحة، ويدعم كل الإنفاق الضروري على الوقاية من الفيروس واحتواء الإنفاق الحكومي المتزايد وتخفيفه، بما في ذلك أجور العمل الإضافي وظروف بيئة العمل الأفضل وكذلك البحث العلمي.

• دعم الأسر والشركات الضعيفة أمر ضروري.

• تؤدي تدابير الاحتواء والخوف من الإصابة إلى توقف مفاجئ في النشاط الاقتصادي، ويجب أن تكون الأولوية لصحة الأفراد حيث تشمل الخيارات استخدام خطط عمل قصيرة الأجل وتزويد الأسر الضعيفة الدخل بتحويلات مباشرة مؤقتة، بسبب فقدان مداخيلهم من إغلاق الأسواق وحالات التسريح من العمل.

- إن زيادة احتياطي السيولة للشركات في القطاعات المتأثرة ضروري لتجنب التخلف عن سداد الديون من قبل المؤسسات التي بقيت تمارس نشاطها.
- يساعد تخفيض الرسوم الثابتة والضرائب ومنح القروض على تخفيف الضغط على الشركات التي تواجه انخفاضاً مفاجئاً في الطلب.

## المراجع العربية

### المقالات

1. نصر الدين توات. (2020). أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية في المنطقة العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة المجلد 4، العدد 01، صفحة 86.
2. سفيان خلوفي، وكمال شريط. (2020). إدارة المخاطر الوبائية: جائحة كورونا - كوفيد 19 (تجربة الصين أم جمهورية كوريا). المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 14، العدد 02، صفحة 571.

### التقارير:

3. مسري الخليلشي. (2020). تقرير رهانات التعاون الدولي في ظل أزمة كورونا. أبريل: اسطنبول.
4. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2016). تقرير الحكومة المفتوحة السياق العالمي والآفاق المستقبلية. د.م.ن.

### السلاسل:

5. د. سهيلة هادي. (2020). تداعيات أزمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها. سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط: بغداد.

### المراجع الأجنبية

## Ouvrages

6. J Mason\* و L Pinto. (2021). QNB. قطر. ارتفاع التضخم يشير الى تعافي الاقتصاد.

## Sites internet

7. \*BLAKE, P., & DIVYNSHI, W. (2020, 12 14). Blogs.worldbank.ORG. Consulté le 03 17, 2022, sur <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan>.
8. D STATISTA RESERCH. (2021, 01 22). www.statista.com تاريخ الاسترداد\* 03 18، 2022، من <https://www.statista.com/statistics/193290/unemployment-rate-in-the-usa-since-1990/>

- 
9. OCDE. (2020). Data.oecd.org. Consulté le 03 17, 2022, sur  
<https://data.oecd.org/unemp/unemployment-rate.htm>.
  10. \*UNCTAD. (2020). COVID-19 causes international trade to collapse.  
UNCTAD : SWITZERLAND.